الطهارة الثابتة بمقتضى الاصل وما يقول بانه الظاهر النجاسة
قلنا نعم ولكن الطهارة كانت ثابتة بيقين واليقين لا يزول
الا بيقين مثله الا يرى انه اذا اصاب عضوا شك او توضأ من
سؤر الدجاجة المخلاة او من الماء الذي ادخل الصبي يده فيه
فصلى مع ذلك جازت صلوته واذا صلى في سراويل المتركين
جازت الصلوة لان الطهارة في هذه الاشياء اصل وقد تيقنا
الطهارة وشككنا في النجاسة فلم ينقض اليقين بالشك اهـ ثم
قال وروى محمد رحمه الله في الكتاب ان علقمة رضي الله عنه سئل عن ذبائح
النصارى من اهل الحرب فلم ير به باسا انتهى وما نقلناه سابقا
من المسائل المتعلقة بالرخص مبني على هذا الاصل وبالجملة
ان الاهتمام في امر الطهارة ليس من سنة السلف ح فمن لم
يطبع مستقيم خال عن الوسوسة واستعدادها فله ان يتحرى
الاقوى والاحوط بحيث لا يفوت به اهم منه كالجماعة والتلاوة
والذكر والفكر والتصنيف واما الموسوس والمستعد فعليه ان
يتحرى الرخصة والسعة الى ان ينقطع عنه الوسوسة **الفصل**
الثاني في التحري والتوقي من طعام اهل الوظائف من الاوقاف
او بيت المال مع اختلاط الجهلة والعوام واكل طعامهم
وهذا ناش من الجهل او الرياء فكما ان الكسب بالبيع والاجارة
ونحوهما اذا روعي فيها شرائط الشرع حلال طيب كذلك الوقف

اذا صح وروعي شرائط الواقف فلا شبهة فيما صار اذا الصحابة
وقفوا واكلوا منه وكذا بيت المال يحل لمن كان مصرفا اذا
اخذه بقدر الكفاية وقد اخذ الخلفاء الاربعة سوى عثمان
منه فلا فرق بين الوقف وبيت المال وبين غيرهما من المكاسب
في الحل والطيب اذا روعي شرائط الشرع وذم الحرمة والجهل اذا
لم ترتفع بل الاولى اشبه واشمل في زماننا اذ اكثر بيوع اسواقنا
واجاراتهم باطلة او فاسدة او مكروهة ثم الورع من البركات
في الحلال والحرام ليس كالورع في امر الطهارة والنجاسة بل هو اهم
في الدين وسيرة السلف الصالحين ولكن في زماننا لا يمكن بل
لا يمكن الاخذ بالقول الاحوط في التقوى وهو ما اختاره
الفقيه ابو الليث من انه اذا كان اكثر مال الرجل حلالا اجاز
قبول هديته ومعاملته والا فلا قال الامام قاضيخان في
فتاواه قالوا ليس زماننا زمان الشبهات وعلى المسلم ان
يتقي الحرام المعاين وكذا قال صاحب الهداية في التجنيس في زماننا
قبل سنة آلاف وقد بلغ التاريخ اليوم سبعمائة وثمانين ولا خفاء
ان الفساد والتغير يزيدان بزيادة الزمان لبعده عن عهد
النبوة فالورع والتقوى في زماننا في حفظ القلب واللسان و
سائر الاعضاء والتحرز عن الظلم وايذاء الغير بغير حق ولو
بالسؤال والتحذاء بغير اجر وان يجعل ما فيد كل انسان ملكا

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)